



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة الداخلية واللامركزية

الإجتماع الإستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج
ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها .

خطاب

رئيس الوفد الموريتاني

جنيف- السويسري

2016/05/20-2016/05/19

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس السيدات و السادة

اسمحوا لي ان انتهز هذه الفرصة لأهنئ الرئيس الجديد لوحدة التنفيذ والدعم كما اشكر كل المنظمين والداعمين لهذا الإجتماع على حسن الاستقبال وكرم الضيافة, راجيا التوفيق والمزيد من العمل لتحقيق الأهداف النبيلة لمعاهدتنا.

أيها الحضور الكريم

اشكر مركز جنيف الدولي وخاصة لجنة التنسيق ومتابعة تطبيق المادة 5 من اتفاقية أوتاوا وكذلك المجموعة الدولية علي منح موريتانيا فرصة اخري لتطهير كلما فيه اشتباه من الأراضي الملوثة او المشبوهة والتي مازالت قيد اللبس واكد هنا انه بعد مصادقة بلادنا على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد سنة 2000، سارعت الي القيام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والإجرائية لتطبيق مقتضيات هذه المعاهدة.

و تعزز ذلك من خلال العناية التي تعطيها القيادة العليا للبلد إيماننا منها بأن نزرع الألغام يمثل واجبا إنسانيا وضرورة تنموية لأن الألغام تمثل عائقا امام اي نشاط حيوي.

السيدات والسادة

لقد وافقتم لبلادنا عام 2010 علي تمديد المهلة لتنفيذ البند الخامس من المعاهدة المتعلق بتطهير جميع المناطق الملغومة المعروفة أو المشتبه فيها الخاضعة لسلطتها القانونية طبقا لأحكام المادة 5 من المعاهدة. وقد اتخذت موريتانيا كافة الترتيبات العملية لذلك .

وفي هذا الإطار أود أن أؤكد على انه تم تطهير تلك المناطق الملغومة المعروفة او المشتبه بها في الولايات المتضررة ،تجسيدا لهدفنا الأول المتمثل في تطهير المناطق المعروفة ،وقد تم احترام آجال التمديد حسب المناطق المعروفة لدينا.

غير أنه في أعقاب هذه العمليات الأخيرة راودنا الشك في أنه على طول الحدود الشمالية هناك تتداخل في بعض المناطق الملوثة لأنه لا توجد أية حدود طبيعية، لاسيما وأن رسم الحدود في نهاية الخمسينات ليس واضحا بل يغيب أحيانا كليا في أراضي رملية صعبة إضافة إلى ذلك لا توجد أية قاعدة بيانات طبوغرافية لهذا الترسيم بحوزة الحكومة الموريتانية. ينضاف إلى ذلك التعقيد السياسي الذي سيساهم حله لا محالة في رؤية أفضل إذا كانت هذه المناطق المشبوهة داخل الأراضي الموريتانية حقا أم خارجها.

ولهذا حصلت موريتانيا على تمديدا لخمس سنوات أخرى حتى فاتح يناير 2021 من أجل مواصلة مجهودها في مجال الإزالة. وبعد حسم هذا الموضوع ستضع موريتانيا خطة عمل لنزع وتدمير كافة الألغام في المناطق الملوثة بالألغام. وستظل موريتانيا ملتزمة بإبلاغ الدول الأطراف في مؤتمرات المراجعة وعبر المعلومات المقدمة طبقا للمادة 7 من المعاهدة.

وستكون خطة العمل لفترة التمديد المقترح 2016 – 2021 كالتالي:
خلال هذه الفترة ستطلق الحكومة الموريتانية حوارا مع كافة المعنيين من أجل توضيح وضعية هذه المناطق المشبوهة. وتتمثل النقاط البارزة في خطة العمل فيما يلي:

- الحصول على معطيات طبوغرافية وخرائطية للحدود الشمالية؛
- الإبقاء على الحوار مع الأطراف الفاعلة في نزاع الصحراء الغربية من أجل حل توضيحي للمشكل المطروحة؛
- إعداد وتنفيذ خطة عمل تبرز الموارد الضرورية لمعالجة المناطق الملغومة (إذا كان ذلك هو الخيار: أي أن الأراضي الملغومة تقع داخل موريتانيا)؛

إبلاغ الدول الأطراف بأي تطور في هذا الوضع أثناء اللقاءات السنوية ووفقا للمادة 7 من المعاهدة.

وخلال خمس سنوات إذا لم تتغير الظروف ستستخدم موريتانيا حقا بموجب المادة 6.5 من المعاهدة لتقديم طلب جديد للتمديد.

وخلاصة القول إن موريتانيا ستظل ملتزمة بمعالجة أي تلوث متبق تم اكتشافه، وبتوعية المواطنين حول خطورة الألغام كما ستساعد كافة ضحايا الألغام المضادة للأفراد على امتداد التراب الوطني.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أشكر كل الذين ساعدونا فنيا وماديا ، من حكومات ومراكز ومنظمات دولية وغير حكومية ونتطلع الي المزيد من الدعم من كل الشركاء.

أشكركم والسلام عليكم